# عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

## الإفراج عن عشرات السجناء السياسيين في بورما

رانغون ـ أ.ف.ب: أفرجت بورما عن عشرات السجناء السياسيين غداة رفع جميع العقوبات الأوروبية المفروضة على نظام الحكم بها. وقال بو كي من رابطة مساعدة السجناء السياسيين في بورما «لدينا تأكيد انه تم الإفراج عن 59 سجينا سياسيا» فيما أشار ناشط آخر من المطالبين بالديموقراطية الى إطلاق سراح 30 سجينا. وقال بو «لايزال هناك اكثر من 200 سجين سياسي في السجن»، مضيفا «يجب الإفراج عنهم بشكل غير مشروط». وكان الاتحاد الأوروبي قد قرر مؤخرا رفع كل العقوبات التجارية والاقتصادية والفردية المفروضة على بورما باستثناء حظر السلاح. وقال وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم في لوكسمبورغ ان «الاتحاد يرغب في فتح صفحة جديدة في علاقاته مع بورما، بإقامة شراكة دائمة».

### استقالة وزير التعليم احتجاجاً على الأحداث.. والبرلمان يشكل لجنة تقصي حقائق

# عشرات القتلى والجرحى إثر اقتحام الجيش العراقي ساحة الاعتصام بالحويجة وهجمات مضادة على مواقع عسكرية بكركوك

بغداد ـ وكالات: قتل العشرات وأصيب آخرون بجروح إثر اقتحام قوات عراقية امس ساحة اعتصام لمتظاهرين مناهضين لرئيس الوزراء غرب كركوك واشتباكها مع مجموعة منهم.

وجاءت عملية الاقتحام بعد انتهاء مهلة حددتها وزارة الدفاع للمتظاهرين لتسليم المسؤولين عن مقتل جندي يوم الجمعة الماضي عند حاجز قريب من ساحة الاعتصام في الحويجة غربي كركوك.

وكانت قوة مشتركة من قوات التدخل السريع «سوات» وقوات الجيش العراقي قد اقتحمت صباح امس ساحة المعتصمين في قضاء الحويجة جنوبي غرب كركوك، بحثا عن منفذي الهجوم على القوات الأمنية يوم الجمعة الماضي.

وكان المعتصمون قد وافقوا من حيث المبدأ على أن تقوم لجنة من نواب يمثلون البلدة بمجلس النواب يرافقهم ضباط من الجيش والشرطة بتفتيش الساحة ليؤكدوا أن المعتصمين ليسوا مسلحين.

ويأتي الهجوم على المعتصمين في الحويجة بعد ساعات من استجابة مدن بمحافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وفي الحويجة بكركوك لدعوات أطلقها ناشطون وعلماء الدين لتصعيد الاحتجاجات والبدء بعصيان مدني.

وفي أول رد فعل على الاقتحام، شن مسلحون في محافظة كركوك هجمات ضد مواقع عسكرية انتقاما للمتظاهرين الذين قتلوا على ايدي قوات الأمن.

وأكد ضابط رفيع المستوى في الجيش العراقي مقتل 13 مسلحا أثناء محاولتهم السيطرة على نقطتي التفتيش قرب ناحيتي الرشاد «والرياض» غرب كركوك.

وقد أكدت وزارة الدفاع العراقية في بيان لها ان قواتها دخلت ساحة الاعتصام فجر امس بحثا عن مسلحين وأسلحة، نفى متحدث باسم المتظاهرين وجود مطلوبين بينهم.

قالت الوزارة ان القوات لم ترد إلا بعد ان تعرضت لإطلاق نار من مسلحين، مشيرة إلى انه عندما بدأت القوات المسلحة في فرض تطبيق القانون باستخدام وحدات قوات مكافحة الشغب قوبلت بإطلاق نار كثيف.

وتابع البيان ان القوات ولدى اقتحامها لساحة الاعتصام «جوبهت بنيران كثيفة من مختلف الأسلحة (...) وأدى الاشتباك إلى استشهاد عدد من أفراد قواتنا المسلحة وقتل عدد من المسلحين من عناصر القاعدة والبعثيين المتعاونين معهم».

وقال ضابط برتبة عميد في الفرقة 12 في الجيش العراقي المنتشرة الى الغرب من كركوك لـ«فرانس برس» ان «العملية التي نفذتها قواتنا استهدفت جيش الطريقة النقشبندية» وهي جماعة متمردة.

لكنه قال ان «قواتنا لم تطلق النار صوب المتظاهرين حتى قيامهم هم بذلك فردت بدورها للدفاع عن نفسها».

وأكد ضابط رفيع المستوى في الجيش العراقي فرض حظر للتجول في الحويجة ومنطقتي الرياض والرشاد المجاورتين، كما فرض التجوال في تكريت اثر النداءات التي وجهها أئمة الجوامع في المدينة عبر مكبرات الصوت، الى المعتصمين للتوجه إلى قضاء الحويجة لنصرة المعتصمين هناك، غير ان المنسق العام لمعتصمي الحويجة عبد الملك الجبوري قال: «لا نملك في الساحة إلا 4 أسلحة رشاشة لحمايتها، ولا يوجد اي مطلوب للقوات الحكومية بيننا». ولفت الى ان «القوات التي اقتحمتنا أحرقت الخيم وأطلقت النار بشكل عشوائي» على المتظاهرين الذين غادروا ساحة الاعتصام اثر الاشتباكات، وفقا لمراسل فرانس برس في المكان.

وقال طالب كان يشارك في المظاهرات «عندما داهمت القوات الخاصة الميدان لم نكن مستعدين ولم تكن معنا أسلحة لقد سحقوا بعضنا بمركباتهم».

وعلى صعيد ردود الأفعال، دان مجلس محافظة كركوك العملية مطالبا الأمم المتحدة بالتدخل للمساعدة على ضبط «الوضع الخطير جدا». وقال رئيس مجلس محافظة كركوك حسن تروهان «ندين قيام قوات حكومية باقتحام ساحة الاعتصام واستخدام القوة المفرطة»، وتابع «نحن كمجلس محافظة كنا حذرنا ودعونا الى التهدئة، وما جرى اليوم يجعلنا نطالب الأمم المتحدة بالتدخل لان الوضع خطير، المالكي يشكل لجنة برئاسة المطلك للتحقيق في ملابسات أحداث قضاء الحويجة.

وفي أول رد فعل حكومي شكل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لجنة وزارية برئاسة نائبه صالح المطلك للتحقيق في ملابسات أحداث الحويجة، وقرر المالكي تعويض عائلات الضحايا وعلاج الجرحى داخل وخارج العراق إذا تطلب الأمر.

وكان مجلس النواب العراقي شكل خلال الجلسة الطارئة التي عقدها وقاطعتها القائمة العراقية، في وقت سابق لجنة مماثلة للتحقيق بالأحداث، بينما قدم وزير التربية العراقي محمد علي تميم الثلاثاء استقالته من الحكومة احتجاجا على مقتل وإصابة العشرات خلال اقتحام قوات الامن ساحة اعتصام، وقال مسؤول عراقي لوكالة «فرانس برس» ان الوزير السني المتحدر من قضاء الحويجة «استقال من منصبه»، مؤكدا ان «الاستقالة نهائية ولا رجعة عنها». وفي الوقت الذي وصل فيه مبعوث الامين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر إلى محافظة كركوك والتقى بإداراتها المحلية ومجلس المحافظة لبحث تطورات الأحداث في قضاء الحويجة، أدان النائب عن القائمة العراقية في البرلمان وليد المحمدي اقتحام الجيش لساحة الاعتصام واعتبرها «مجزرة». وأضاف أن «سجل الحكومة حافل بالفشل والدمار لهذا البلد والتهديد لأمنه، وهذه المرة قد يشعل هذا العمل حربا أهلية بين مكونات الشعب العراقي، وهو أمر مرفوض ولا يمكن السكوت عنه». وفي غضون ذلك، أعلن قائد القوات البرية العراقية الفريق علي غيدان، أن القوات المسلحة دخلت في عملية تفاوض مع العديد من الوفود العشائرية والبرلمانية لإعطائها فرصة الدخول إلى ساحة التظاهرات، نافيا إسقاط طائرة تابعة للجيش في الحويجة.

ويعتصم مئات المتظاهرين المناهضين لرئيس الوزراء نوري المالكي منذ اشهر في مناطق قريبة من كركوك بالتزامن مع اعتصامات مماثلة في مناطق اخرى تسكنها غالبيات سنية.

ويتهم هؤلاء رئيس الوزراء الذي يحكم البلاد منذ 2006 بالتفرد بالحكم والتضييق على السنة في البلاد، مطالبين إياه بالاستقالة وإلغاء بعض مواد قانون مكافحة الإرهاب وبينها المادة الرابعة التي تشمل الحكم بالإعدام.

ووقعت في الأشهر الـ 4 الماضية اشتباكات بين القوات العراقية المعتصمين في عدد من المناطق، بينها الفلوجة والموصل.

يذكر ان «رجال الطريقة النقشبندية»، المجموعة المتشددة دينيا التي تعارض كل من يعمل مع مؤسسات الحكومة، ينشطون في كركوك والمناطق المحاذية بها وفي تكريت والموصل ومحافظة ديالى.

وتضم الجماعة المتمردة ضباط جيش سابقين ومقاتلين عربا واكرادا وتركمانا، وتدين الجماعة التي يقودها ابوعبدالرحمن النقشبندي بالولاء للقيادي البعثي الهارب عزة الدوري.

جنود عراقيون يفسحون الطريق امام سيارة اسعاف تقل جرحى اثر اقتحام قوات الامن ساحة الاعتصام بالحويجة امس (ا.ف.ب)

## المالكي يكلف الشهرستاني بتولي حقيبة «الخارجية» ويمنح زيباري «إجازة إجبارية»

كلف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نائبه لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني بتولي وزارة الخارجية مؤقتا بدلا من هوشيار زيباري الذي منحه اجازة اجبارية، حسبما ذكر مصدر حكومي لوكالة فرانس برس امس.

وأوضح المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه ان «المالكي قرر ان يتولى نائبه حسين الشهرستاني منصب وزير الخارجية وكالة بعد منحه اجازة اجبارية لوزير الخارجية هوشيار زيباري».

كما قرر المالكي بحسب المصدر ذاته تكليف وزير العدل حسن الشمري بتولي وزارة التجارة بالوكالة بدلا من الوزير خيرالله حسن بابكر الذي منح بدوره «اجازة اجبارية».

وأوضح المصدر ان الاجازة التي منحها المالكي الى الوزيرين الكرديين «جاءت بسبب تغيبهما عن جلسات الحكومة وعن وزارتيهما، وقد دخل قرار الاجازة حيز التنفيذ بدءا من 22 ابريل الجاري».

وكان الوزراء الاكراد بدأوا التغيب عن جلسات الحكومة اثر اقرار البرلمان للموازنة العامة في مارس الماضي من دون منح اقليم كردستان العراق المخصصات المالية التي يطالب بها.

### «النور»: لن يعالج الأزمة السياسية ولا يلبي مطالب الشعب

# خلافات «الرئاسة» و«الإخوان» تؤجل التعديل الوزاري و«الإنقاذ» تطالب بتغيير وزراء الداخلية والحكم المحلي والتموين

القاهرة ـ وكالات: في الوقت الذي كشف فيه رئيس الوزراء د.هشام قنديل مشاوراته للخروج بالصورة النهائية للتشكيل الوزاري المرتقب مطلع الأسبوع المقبل، كما أعلن مؤخرا، رجحت تقارير صحافية تأخر الإعلان عن الحكومة الجديدة قليلا بسبب ما وصفته بالخلافات حول نطاق التغيير الوزاري والأسماء المرشحة لتولي الحقائب الوزارية الجديدة.

وكشفت «المصري اليوم» عن محاولة جماعة الإخوان المسلمين الدفع بعدد من قياداتها لتولي حقائب وزارية إضافية، بينما ترفض الأحزاب الإسلامية ذلك، وتطالب بإقالة الحكومة الحالية وإسناد تشكيلها لشخصية اقتصادية، وعدم زيادة عدد الوزراء من الإخوان، فيما أكدت مصادر وجود خلافات بين «الرئاسة» و«الإخوان» حول التعديلات وعدد الحقائب الواجب تغييرها، معتبرة ان هذا الخلاف قد يكون وراء التأجيل.

ومن جهته، قال القيادي في جبهة الإنقاذ الوطني د.محمد أبوالغار إنه تلقى اتصالا من مساعدة رئيس الجمهورية للشؤون السياسية د.باكينام الشرقاوي طلبت خلاله مقترحات الجبهة بشأن التعديل الوزاري المقترح.

وأضاف أبوالغار في تصريحات أوردتها «اليوم السابع» امس أنه أرسل للرئاسة مقترحات الجبهة والممثلة في تغيير رئيس الوزراء هشام قنديل وتعيين رئيس وزراء محايد، وتغيير الوزراء الذين لهم علاقة مباشرة بالعملية الانتخابية، بحيث يكونون محايدين تماما، وبالأخص حقائب الداخلية والحكم المحلي والتموين والشباب مع إعطائهم الصلاحيات اللازمة لإدارة العملية الانتخابية.

وفي سياق متصل، قال الأمين العام المساعد لحزب النور السلفي د.شعبان عبدالعليم إن التعديل الوزاري المنتظر لا علاقة له بمطالب القوى السياسية والشعب المصري.

وأضاف عبدالعليم في تصريحات خاصة لشبكة الإعلام العربية «محيط»، أن التعديل الوزاري المقرر إجراؤه ليس هو المرجو ولا يعالج الأزمة السياسية، نافيا وجود أي اتصالات بين «النور» و«الرئاسة» بشأن ترشيح أعضاء من الحزب أو اقتراح أسماء لتولي حقائب وزارية في التعديل الوزاري.

جاء ذلك، فيما تفاعلت أزمة القضاء في مصر، حيث عقد مجلس الدولة اجتماعا طارئا لجمعيته العمومية امس بحث خلالها مشروع قانون السلطة القضائية المقدم من حزب الوسط، في الوقت الذي أحال فيه رئيس مجلس الشورى د.أحمد فهمي مشروع القانون إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لإبداء الرأي فيه.

وفي غضون ذلك، تواترت أنباء غير مؤكدة عن احتمال سحب مشروع هذا القانون في ضوء اجتماع عقده مجلس القضاء الأعلى مع الرئيس محمد مرسي امس الأول.

وفي سياق موازٍ، قرر النائب العام المستشار طلعت عبدالله وقف النظر في جميع الطلبات المقدمة لشغل الوظائف الإدارية بكل التخصصات، بجميع النيابات على مستوى الجمهورية، على أن يكون التقدم لهذه الوظائف وفقا لشروط معلنة تقوم على معايير واضحة تتمثل في حاجة العمل والكفاءة.

وقال المتحدث الرسمي للنيابة العامة المستشار مصطفى دويدار، إن هذا القرار تضمن عدم النظر إلى أي طلبات مزكاة من أي شخصية عامة.

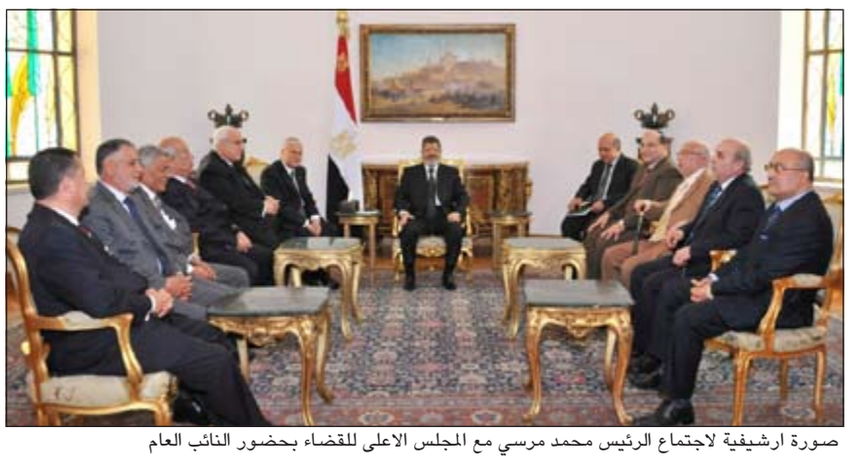
صورة ارشيفية لاجتماع الرئيس محمد مرسي مع المجلس الاعلى للقضاء بحضور النائب العام

### «تشريعية الشورى» تناقش مشروع قانون السلطة القضائية

## حماس تطالب برفع اسمها من قائمة «الإرهاب» وأردوغان يؤكد زيارته لغزة

عواصم ـ وكالات: أكدت حركة حماس انها تسعى لشطب اسمها من قائمة المنظمات المتهمة «بدعم الارهاب» لدى الدول الغربية، من خلال اكتساب «شرعية سياسية على المستوى الاقليمي والدولي».

وقال القيادي في «حماس» باسم نعيم ان الحركة ستعمل على «الاستفادة من علاقاتها مع تركيا وقطر ومصر في الانفتاح على العالم وخصوصا الدول الاوروبية».

وكشف نعيم عن «محاولات غربية وأوروبية شبه رسمية او على شكل متضامنين وخبراء بغطاء رسمي خصوصا من دول الاتحاد الاوروبي للتواصل مع حماس»، مؤكدا ان حماس «طلبت من كافة الشخصيات والوفود الاوروبية الرسمية وشبه الرسمية في اللقاءات بالعمل بجد لتفعيل الملف قانونيا لرفع الحركة من قائمة الارهاب لانه لا يوجد اي مستند قانوني لاستمرار وصف حركة مقاومة بالإرهاب».

واعتبر ان اي حراك اوروبي او اميركي لإنجاز حل سياسي بين الفلسطينيين وإسرائيل «لن ينجز اذا لم يكن هناك حوار جاد ومباشر مع حماس لأن السلطة الفلسطينية وفتح لا تقرر لوحدها باسم الشعب الفلسطيني وكذلك حماس لا تقرر لوحدها، اذا اراد المجتمع الدولي التقدم والاستقرار ، لابد من رفع حماس من قائمة الارهاب وإجراء حوار مباشر معها».

وعلى صعيد المصالحة الوطنية، افاد مسؤول من حماس طلب عدم ذكر اسمه ان المكتب السياسي للحركة

« بذل كل جهد لإنجاز المصالحة والانتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني بالتزامن لان الانقسام اضر بالقضية الفلسطينية واثر سلبا على شعبية الحركة».

وأشار الى ان اسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة «اتفق مع مسؤولين كبار في المخابرات المصرية على ان يقوم وفد مصري أمني بزيارة لرام الله وغزة للاطلاع على طبيعة الاوضاع والمعيقات امام المصالحة».

الى ذلك، قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان امس إنه لن يغير موعد زيارته لقطاع غزة رغم طلب الولايات المتحدة تأجيل الزيارة ، الامر الذي أثار غضب انقرة.

ونقلت وسائل إعلام رسمية عن اردوغان قوله للصحافيين «تأجيل زيارتي الى غزة غير وارد، كما قلت في الماضي زيارتي لغزة مقررة عقب زيارتي للولايات المتحدة ولن يحدث أي تأجيل».

# السجن المؤبد غيابياً ليوسف بطرس غالي في قضية «كوبونات الغاز»

القاهرة ـ وكالات: قضت محكمة جنايات شمال القاهرة خلال جلسة عقدتها امس، بمعاقبة وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي غيابيا بالسجن 25 عاما وبعزله من الوظيفة لإدانته بإهدار 13 مليون جنيه في قضية اسطوانات الغاز.

وقال مصدر قضائي ليونايتدبرس إنترناشونال، إن أمر الإحالة الصادر من المحامي العام الأول لنيابات الأموال العامة إلى هيئة المحكمة اتهم غالي بارتكاب وقائع فساد مالي بين عامي 2009 و2010، حيث أهدر على وزارة المالية التي تولى مسؤوليتها وقتئذ ملايين الجنيهات بأن حصل لغيره على منفعة من دون وجه حق بالمخالفة للقانون، وارتكب جريمة تزوير في محررين رسميين تتعلقان بتطوير أسلوب توزيع اسطوانات الغاز، وذلك لصالح إحدى الشركات. يشار إلى أن يوسف بطرس غالي الذي يعيش حاليا خارج مصر سبق الحكم عليه بالسجن لمدة 30 عاما وبرد مبلغ 30 مليون جنيه إلى خزانة الدولة لإدانته في قضية فساد مالي.

من جهة أخرى، قررت محكمة جنايات القاهرة، تأجيل أولى جلسات محاكمة الفريق أحمد شفيق و10 متهمين آخرين من أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية لإسكان الضباط الطيارين وأقاربهم، لاتهامهم بالاستيلاء على المال العام، إلى جلسة 19 يونيو المقبل.